

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني .  
وعضوية القضاة السادة

محمد أمين الحوامدة ، د.خلف الرقاد ، محمود البطوش ، زاهي الشلبي .

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٣/٣٨٧٨

المميز: ناصر إسحاق يوسف المغربي .  
وكيله المحامي خليف أبو حلو .

المميز ضدهم : عماد وعامر وعلي وإبراهيم بصفتهم الشخصية وبصفتهم ورثة  
المرحوم محمد علي ذياب .  
وكيلهم المحامي منصور عطاشة .

بتاريخ ٢٠١٣/٨/٢٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة  
استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم ٥٧٦٤٩/٢٠٠٩ بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢  
المتضمن رد الاستئناف شكلاً لتقديمه بعد مرور المدة القانونية والمقدم للطعن في القرار  
الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠٠٤/٢٠٩٤ بتاريخ  
٢٠٠٤/٧/١٤ وتضمن المستأنف الرسوم ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة للمستأنف  
عليهم عن هذه المرحلة .

### وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي:

١. القرار المميز مخالف للأصول والقانون حيث لم يتبلغ وكيل الجهة المستأنفة  
(المميز) أي تبليغ أصولي أو قانوني عند صدور قرار الحكم .

٢. أخطأت محكمة الاستئناف برد الاستئناف شكلاً لتقديمه على العلم بالتالي فإن قرارها جاء مخالفاً للأصول من هذا الجانب حيث استندت على تبليغات لم تكن حسب الأصول في قرارها المميز .
  ٣. أخطأت محكمة الاستئناف بعدم معالجتها لكون الكمبيالات موضوع هذه الدعوى قد مر عليها التقادم الخمسي.
  ٤. أخطأت محكمة الاستئناف بعدم تطرقها في قرارها إلى واقعة اليمين التي طلبها المميز .
  ٥. أغفلت محكمة الاستئناف في قرارها الأسباب التي أوردتها وكيل المستأنف (المميز) في تمييزه والمتعلقة بمرور الزمن وباليمين الحاسمة التي طلب، فإن قرارها والحالة هذه يكون مشوباً وغير سليم ومخالف للقانون .
  ٦. نتيجة محاكمة المميز بمثابة الوجيهي في الدرجة الأولى فإنه لم يتمكن من تقديم بيناته ودفعه التي حرم من تقديمها .
- لهذه الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تتلخص في أن المدعين :

١. علي محمد علي ذياب .
٢. عامر محمد علي ذياب .
٣. عماد محمد علي ذياب .
٤. إبراهيم محمد علي ذياب .

بصفتهم الشخصية وبصفتهم ورثة المرحوم والدهم محمد علي ذياب وبالإضافة للتركة أقاموا الدعوى رقم ٢٠٠٣/١١٦٣ لدى محكمة بداية حقوق عمان مختصمين المدعى عليه ناصر اسحق المغربي يطالبونه بمبلغ ١٢٥٠٠ دينار على سند من القول :

١. المدعون ورثة المرحوم محمد علي ذياب المتوفى بتاريخ ١٩٩٩/٣/٩ وكان يملك مؤسسة ذياب للأقمشة التجارية والمدعى عليه تاجر في الألبسة الجاهزة والنوفوتيه .
٢. لمورث المدعين في ذمة المدعى عليه المبلغ المدعى به ١٢٥٠٠ دينار ثمن بضاعة .
٣. المدعى عليه ممتنع عن الدفع رغم المطالبة المتكررة بأصل الحق المرصد بذمته .

تم إيقاف السير بالدعوى لمدة (٣) شهور بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٣٠ ثم جددت بالرقم ٢٠٠٤/٢٠٩٤ بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ .

ونظرت محكمة أول درجة بالدعوى وبتاريخ ٢٠٠٤/٧/١٤ حكمت بإلزام المدعى عليه بأداء المبلغ المدعى به ١٢٥٠٠ دينار للمدعين كلاً حسب حصته في التركة مع الرسوم والمصاريف و ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة .

طعن المدعى عليه بالحكم استئنافاً قيد لدى محكمة استئناف عمان بالرقم ٢٠٠٩/٥٧٦٤٩ وبتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢٢ قررت رد الاستئناف شكلاً .

لم يلقَ الحكم الاستئنافي قبولاً من المدعى عليه فطعن فيه تمييزاً طالباً نقضه للأسباب الواردة في لائحة التمييز .

#### ودون حاجة للرد على أسباب التمييز :

وحيث إن الثابت من مذكرة إعلان الحكم رقم ٢٠٠٩/٥٧٦٤٩ المحفوظة بالملف أن وكيل المدعى عليه تبلغ الحكم الاستئنافي المشار إليه سابقاً بالذات وذلك بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٥ فإن التمييز المقدم منه بتاريخ ٢٠١٢/٨/٢٩ يكون مقدماً بعد فوات الميعاد المحدد للطعن ( ٣٠ يوماً من تاريخ التبليغ ) .

وعليه نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً عملاً بالمادة ١/١٩٦ أصول مدنية .

قراراً صدر بتاريخ ٢٦ ربيع الأول سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٧/١/٢٠١٤ م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق / ف.أ.

وحيب